**جريمة العصر "التي لا تُغتفر" والتي تعرض لها الشعب اللبناني بنسبة 95%**

**ودعتنا سنة 2019 بأم الجرائم التي أُرتكبت بحق 95% من الشعب اللبناني – فئة الأوادم منهم الذين لم يدخلوا جنة السلطة - عادة عندما يُقتل الإنسان يُدفن ويرتاح من عذاب الدنيا،لتبقى عائلته تعيش تحت وطأة الألم على فراق من تُحب!لكن الجريمة التي أرتكبت بحق غالبية الشعب اللبناني،جاءت بطريقة غير مسبوقة كون الشعب بقي حياً شاهداً على جريمة العصر التي أرتكبت بحقه التي ستجعله يحمل وجعها طيلة حياته إضافة الى هموم الدنيا ومتطلباتها! هذه الجريمة التي نتجت عن تواطىء بعض المصارف المؤتمنة على أموال وودائع الناس،مع حاكمية مصرف لبنان ومن معها من مسؤولين إن في داخل مصرف لبنان،أو من الطاقم السياسي الفاسد والناهب للمال العام،وذلك من خلال تهريب ودائع بمليارات الدولارات من المصارف اللبنانية الى مصارف أجنبية أو لفروع لتلك المصارف مُقيمة في الخارج،مما تسبب بشح في السيولة بالدولار الأميركي.هنا علينا تحديد المسؤوليات،وهو أمر ليس بالسهل خاصة من الناحية القانونية وفي ظل القوانين اللبنانية الغامضة ذات الصلة بالقضايا المصرفية،بداية نقول أليس من المعيب أن يبقى القطاع المصرفي في لبنان يحكمه قانون النقد والتسليف الصادر في منتصف القرن الماضي – أكثر من 60 عاماً - الذي جعل من حاكم مصرف لبنان الحاكم بأمره وكزوجة القيصر فوق الشبهات،هنا علينا أن نضع الأمور في نصابها القانوني لجهة موقع حاكم مصرف لبنان،الذي هو موظف - وإن كان يتمتع بصلاحيات خاصة تقتضيها السياسة النقدية – يخضع للقانون،وعندما يُخطىء يُصبح عرضة للمساءلة وللمحاكمة. هذا الحاكم الذي ووفق أهل الأختصاص لعب دوراً مُلتِبساً على الأقل في العشرين سنة المُنصرمة بغطاء واضح من أهل السلطة الذي أثرى وإياهم على حساب المودعين لا سيما صغارهم!ونحن لا نتهم جِزافاً بل نُردِّد ما شرحه خبراء المال قبل وبعد الأزمة التي وقعت فيها المصارف اللبنانية التي تجاوز عددها الستين مصرفاً،ولو لم تكن المصارف مُربِحة – بالشراكة مع أهل السلطة – لما وصل عددها الى هذا الرقم الكبير قياساً على مساحة لبنان وعدد سكانه!وهنا نسأل بأي دولة حصل ما الذي حصل عندنا في لبنان،حيث وصلت نسبة الفوائد على سندات الخزينة الى ما يلامس 40% بربكم يا أهل الخبرة قولوا لنا هل سبق أن حصل هذا الأمر!!! كفى لقد سقطت الأقنعة وبدأ أهل الإختصاص يعرّون كل المتواطئين الذين أوصلوا الوضع النقدي والثقة بالمصارف الى الحد الذي نواجهه اليوم،من إستجداء حقوقنا التي وضعت أمانة معهم لثقتنا بهم وبمصرف لبنان،لكن على ما يبدو أنتم لستم من جنس البشر لأنكم لو كنتم كذلك لشعرتم مع أبناء جلدتكم،لكنكم من جنس آخر،لأن إذلال الناس التي تطالب بحقوقها جريمة تتحملون وزرها على الأقل أدبياً وأنسانياً،وهل بقيت الجريمة على هذا المستوى؟أم تفرع عنها جرائم أخرى!! نعم إن شلل الحركة الأقتصادية والنقدية حملت عشرات المؤسسات والمحلات الصغيرة والمتوسطة الى صرف شبه جماعي للموظفين والعاملين،والذين لديهم قدرة أفضل من تلك المؤسسات بدأت تدفع نصف المعاش للعاملين لديها،لبنان أصبح بحالة شلل كلي لا بل لا نُبالغ اذا قلنا في حالة موت سريري،والآتي أعظم!! يبقى كلمة أخيرة لا بدَّ من قولها فيما يتعلق بسحب الأموال والتي يُقال أنها لامست عدة مليارات من المصارف اللبنانية الى الخارج من قبل كبار المودعين ومن بينهم بعض أهل السلطة،وهنا لا بُدَّ من الرد على بعض جهابذة القانون الذين أنبروا للدفاع بالقول "أن سحب الأموال من المصارف اللبنانية هو حق للمودع" كلام صحيح لكنه حق يُراد به باطل!! لا سيما في هذه المرحلة الدقيقة من عمر الوطن،إذ ومن دون أي شك غالبية من قام بتهريب أمواله قد ساهم مع إدارة المصرف الذي يعتمده ومع إستخفاف المصرف المركزي بالجريمة المنصوص عنها في قانون العقوبات الواردة في الباب الأول منه والتي من شأنها "النيل من مكانة الدولة المالية"،لأنه اذا كان قانون العقوبات [المادتين 319 و320] يُجرم كل من أذاع وقائع مُلفقة تُحدث تدني في أوراق النقد الوطنية أو تزعزع الثقة في متانة النقد الوطني،يُحكم عليه بالحبس من شهرين الى سنتين،فكم بالحري من قام بأعمال وبتواطىء مع غيره،نتج عنها تدمير الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني برمته،وللمغالين بالدفاع عما قام به هؤلاء الجزارين من أصحاب الودائع الكبيرة من سياسيين وغيرهم ممن أستفادوا حتى "العظم" من الفوائد المالية المرتفعة ومن الهندسات المالية ومن القروض ذات الفوائد المتدنية – والتي أعادوا توظيفها ووضعها بفوائد مرتفعة – أن يخضعوا للمطالبة المالية على أقل تعديل،عملاً بالقاعدة المعروفة "الغرم بالغنم" أي تغريمهم بكل ما أستفادوا منه طيلة سنوات من فارق الفوائد المرتفعة التي حصلوا عليها،لأنه من دون ذلك لن يتمكن النظام المصرفي اللبناني من النهوض من كبوته والوقوف مجدداً،لماذا أتوقع ذلك؟ أجيب هل من منكم مُقتنع أن الرساميل من المغتربين أو من الأجانب سيعاود إيداعها في لبنان!! أترك الجواب لغيري،وأقول لنتعلم من تجربة بنك "أنترا" وتداعياتها يومها على القطاع المصرفي في لبنان،الذي لم يكن لينهض من كبوته،لولا فورة النفط وعائداته في العالم العربي وضخ الأموال الى المصارف اللبنانية التي حافظت على ثقة الناس والمودعين فيها! سارعوا الى لملمة الوضع المالي والنقدي في لبنان قبل سقوط الهيكل على كافة مكونات الشعب اللبناني،من صغار المودعين ومن أصحاب المؤسسات الحرة المتوسطة والصغيرة،إذ خلاف ذلك سنواجه سنيين عجاف أطول من السنوات السبع التي ذكرتها الكتب السماوية والتي عانت منها مصر الفرعونية،أيام الماضي تحولت،إذ أن السنيين العجاف لا بُدَّ من أن تكون تداعياتها مُدمرة على الأمن الأجتماعي في هذا البلد الصغير المُفتقر الى مصادر داخلية من شأنها التصدي لتلك التداعيات! ختاماً نُحذِّر! الهيكل اللبناني لم يعد يتحمل ترف تقطيع الوقت، دون السعي الدؤوب الى عملية إنقاذ للوضع النقدي يبدأ أول بأول بفرض غرامات عالية على كل من قام بتهريب أمواله الى الخارج،وبالتالي وضع السارقين والناهبين منهم في السجون وإسترجاع تلك المبالغ،لكي يُضخ سيولة نقدية في المصارف التي لن تتمكن من الدفاع عن نفسها بوجه مطالبات الناس بأخذ ودائعها،التي هي في النهاية "جنى العمر" وأموال نظيفة وناصعة البياض،وليست ملوثة بالسرقات والنهب الذي كان يحصل "على عينك يا تاجر".كفى تغطية ودفاع عن السارقين الذين أرتكبوا جريمة يمكن توصيفها بانها ضد الأنسانية،لأنه ليس بالضرورة أن تكون النتيجة قتل الأنسان وزهق روحه،بل يمكن هذا التوصيف "جريمة ضد الأنسانية" أن يسري على ما أصاب شعب بكامله،حيث دمِّرَ مستقبله ومستقبل أولاده!!**

**البروفسور أمين عاطف صليبا**